

294007 - شهادة خزيمة بن ثابت رضي الله عنه بشهادة رجلين.

السؤال

سمعت عن القصة الخاصة بحديث (من شهد له خزيمة فهو حسبي) ، فكيف يكون هذا تكريماً له برغم أنه ادعى شيئاً لم يحدث ؟

الإجابة المفصلة

أولاً:

روى الحاكم في "المستدرك" (2188)، والبيهقي في "ال السنن" (20516) والطبراني في "المعجم الكبير" (3730)، وابن أبي شيبة في "مسنده" (19)، من طريق محمد بن زرارة بن عبد الله بن خزيمة بن ثابت، حدثني عمارة بن خزيمة، عن أبيه خزيمة بن ثابت : "أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ابْتَاعَ مِنْ سَوَاءِ بْنِ الْحَارِثِ الْمُحَارِبِيِّ فَرَسَا فَجَحَدَهُ فَشَهَدَ لَهُ خَزِيمَةُ بْنُ ثَابِتٍ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا حَمَلَكَ عَلَى الشَّهَادَةِ وَلَمْ تَكُنْ مَعَهُ؟» قَالَ: صَدَقْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَكِنْ صَدَقْتُكَ بِمَا قُلْتَ وَعَرَفْتُ أَنَّكَ لَا تَقُولُ إِلَّا حَقًّا، فَقَالَ: «مَنْ شَهَدَ لَهُ خَزِيمَةً أَوْ شَهَدَ عَلَيْهِ؛ فَهُوَ حَسْبُهُ». .

وحسنه الحافظ ابن حجر في "تخریج أحادیث المختصر" (19/2) وقال:

"هذا حديث حسن، ومحمد بن زرار قال الذبيحي في مختصر السنن: "لم أر له ذكرًا في الضعفاء ولا أعرفه".

قلت- أي الحافظ ابن حجر :- قد ذكره البخاري في تاريخه، ولم يذكر فيه جرحا، وأشار إلى حديثه هذا، فذكر منه طرفاً عن علي بن المديني عن زيد به، ولم يذكر له علة، وذكره ابن حبان في الثقات ". انتهى .

وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (9/320): "رِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثَقَافَاتٌ".

وذكره الألباني في "الضعيفة" (5717)، وقال : "منكر" .

وأعلمه بجهالة محمد بن زرار، ثم قال :

"وله علة أخرى: وهي المخالفة في إسناده ومتنه، فقد رواه الزهري عن عمارة بن خزيمة أن عممه حدثه وهو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (أن النبي صلى الله عليه وسلم ابْتَاعَ ...) الحديث بأتم منه، دون حديث الترجمة، وجعله من مسند عممه، وليس من مسند أبيه، وزاد:

(فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادة خزيمة بشهادة رجلين) انتهى.

ثانياً :

وأما جعل شهادة خزيمة بن ثابت رضي الله عنه، بشهادة رجلين ، فقد رواه أبو داود (3607)، والنسائي (4647)، وأحمد (21883) من طريق الزهراني، عن عمارة بن خزيمة، أن عمه، حدثه : " أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ابْتَاعَ فَرَسًا مِنْ أَغْرَابِيِّ، فَاسْتَتَبَعَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَقْضِيهِ ثَمَنَ فَرَسِهِ، فَأَسْرَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَشِيَّ وَأَبْطَأَ الْأَغْرَابِيِّ، فَطَفَقَ رِجَالٌ يَعْتَرِضُونَ الْأَغْرَابِيِّ، فَيَسَاوِمُونَهُ بِالْفَرَسِ وَلَا يَشْعُرُونَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ابْتَاعَهُ، فَنَادَى الْأَغْرَابِيُّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ مُبْتَاغِعًا هَذَا الْفَرَسِ وَإِلَّا بِعْتُهُ، فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ سَمِعَ نِدَاءَ الْأَغْرَابِيِّ، فَقَالَ: « أَوْ لَيْسَ قَدْ ابْتَعَثْتُهُ مِنْكَ؟ » فَقَالَ الْأَغْرَابِيُّ: لَا، وَاللَّهِ مَا بِعْتُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « بَلَى، قَدْ ابْتَعَثْتُهُ مِنْكَ » فَطَفَقَ الْأَغْرَابِيُّ، يَقُولُ هُلُمْ شَهِيدًا، فَقَالَ خَزِيمَةُ بْنُ ثَابِتٍ: أَنَا أَشْهُدُ أَنَّكَ قَدْ بَأْيَعْتُهُ، فَأَقْبَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى خَزِيمَةَ فَقَالَ: « يَمْ شَهَدُ؟ »، فَقَالَ: إِنْ تَصْدِيقَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهَادَةَ خَزِيمَةَ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ .

وصححه الألباني في " صحيح أبي داود" ، وكذا صححه محققو المسند.

وروى البخاري (2807) عن خارجة بن زيد، أن زيد بن ثابت رضي الله عنه، قال: " نَسْخَثُ الصُّحْفَ فِي الْمَصَاحِفِ ، فَفَقَدْتُ آيَةً مِنْ سُورَةِ الْأَحْرَابِ كُثُثَ أَسْمَعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ بِهَا، فَلَمْ أَجِدْهَا إِلَّا مَعَ خَزِيمَةَ بْنِ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهَادَتَهُ شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ: {مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رَجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهُ عَلَيْهِ} .

قال الخطاطي رحمه الله في حديث أبي داود المذكور :

" هذا حديث يضعه كثير من الناس غير موضعه، وقد تذرع به قوم من أهل البدع إلى استحلال الشهادة لمن عرف عنده بالصدق على كل شيء ادعاه ، وإنما وجه الحديث ومعناه: أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما حكم على الأعرابي بعلمه، إذ كان النبي صلى الله عليه وسلم صادقاً بارأ في قوله ، وجرت شهادة خزيمة في ذلك مجرى التوكيد لقوله، والاستظهار بها على خصمته، فصارت في التقدير شهادته له وتصديقه إياها على قوله كشهادة رجلين في سائر القضايا " انتهى من " معالم السنن " (4/173).

وكذا قال ابن الجوزي رحمه الله :

" ووجه هذا الحديث: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا حَكَمَ عَلَى الْأَغْرَابِيِّ بِعِلْمِهِ، وَجَرَتْ شَهَادَةُ خَزِيمَةَ مُجْرِي التَّوْكِيدِ لِقَوْلِهِ " انتهى من " كشف المشكل " (1/38).

وقال الحافظ رحمه الله :

" وَفِيهِ فَضِيلَةُ الْفِطْنَةِ فِي الْأَمْوَارِ وَأَنَّهَا تَرْفَعُ مَنْزِلَةَ صَاحِبِهَا، لِأَنَّ السَّبَبَ الَّذِي أَبْدَاهُ خَزِيمَةُ حَاصِلٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، يَعْرِفُهُ غَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ لَمَّا اخْتَصَّ بِتَفَقْطِنِهِ لِمَا عَقَلَ عَنْهُ غَيْرُهُ مَعَ وُضُوْجِهِ، جُوزِيٌّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ حُصُّ بِفَضِيلَةِ: (مَنْ شَهَدَ لَهُ خَزِيمَةُ أَوْ عَلَيْهِ فَحَسِبَهُ) " انتهى من " فتح الباري " (8/519).

وقال ابن القيم رحمه الله:

" جعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهَادَتَهُ بِشَهَادَتِيْنِ؛ لِأَنَّهَا تَضَمَّنَتْ شَهَادَتَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالصَّدْقِ الْعَامِ فِيمَا يُخْرِجُ بِهِ عَنِ اللَّهِ، وَالْمُؤْمِنُونَ مُثْلُهُ فِي هَذِهِ الشَّهَادَةِ ."

وأنفرد خزيمة بشهادته له بعقد التباع مع الأعرابي، دون الحاضرين، لدخوله هذا الخبر في جملة الأخبار التي يجب على كل مسلم تصديقه فيها، وتصديقه فيها من لوازم الإيمان، وهي الشهادة التي تختص بهذه الدعوى، وقد قيل لها منه وحده " انتهى من "الطرق الحكيمية" (ص 69).

وقال في "عون المعبد" (10/20):

" شهادة خزيمة قد جعلها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَهَادَتِيْنِ دُونَ غَيْرِهِ مِمْنُ هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ، وَهَذَا لِمُخْصِصِ اقْتَصَادِهِ، وَهُوَ مُبَادرَتُهُ دُونَ مِنْ حَضَرَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَى الشَّهَادَةِ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ قَبْلَ الْخُلَافَاءِ الرَّاشِدِيْنَ شَهَادَتُهُ وَحْدَهُ، وَهِيَ خَاصَّةٌ لَهُ " انتهى .

ثالثاً :

يتبيّن مما سبق من كلام العلماء أن قول السائلة : " كيف يكون هذا تكريماً له برغم أنه ادعى شيئاً لم يحدث؟ " قول غير صحيح ، لأن شهادة خزيمة رضي الله عنه مبنية على تصديق عام لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا أصل الإيمان به ، وهذه الشهادة تصديق خاص مدرج تحت العام ، فلا يقال في مثل ذلك أنه شهد بما لم يره ولم يشهده .

وقد روى البخاري (4487) عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُدْعَى نُوحٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقُولُ: لَبَيْكَ وَسَعْدَيْكَ يَا رَبَّ، فَيَقُولُ: هَلْ بَلَغْتَ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيَقُولُ لِأُمِّهِ: هَلْ بَلَغْتُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: مَا أَنَا مِنْ نَذِيرٍ، فَيَقُولُ: مَنْ يَشَهِدُ لَكَ؟ فَيَقُولُ: مُحَمَّدٌ وَأَمَّتُهُ، فَتَشَهَّدُونَ أَنَّهُ قَدْ بَلَغَ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ جَلَ ذِكْرُهُ: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أَمَّةً وَسَطَا لِتَكُونُوا شَهَادَةً عَلَى النَّاسِ وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا} ». »

فيشهد النبي صلى الله عليه وسلم وأمهاته أن نوحاً عليه السلام بلغ أمهاته، وتقبل شهادتهم، ولا يلزم لذلك أن يكونوا حاضرين شاهدين لما شهدوا به ، ولكن الإيمان بما أنزل الله، والتصديق به ، فشهادوا بموجب ذلك ، فكذلك شهد خزيمة بموجب الإيمان برسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتصديق به تصديقاً عاماً ، وإن لم يكن شهد الواقعه .

فلما شهد خزيمة بصدق النبي صلى الله عليه وسلم في كل ما أخبر به ، جوزي بتصديقه في كل ما يشهد عليه ، وهذا من فضائله ومناقبه رضي الله عنه .

والله تعالى أعلم .